الجغرافية السياسية والعولمة
(دراسة في الابعاد والعلاقات والآفاق المستقبلية)

أ.م.د.سعد جاسم محمد - جغرافية سياسية
كلية المأمون الجامعة – بغداد

الملخص

ادت التطورات الكبرى في مجال الاتصالات والمعلومات الى نقله كبيرة في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية ، وساعد ذلك على ربط العالم وتحويله الى مايعرف بالقرية الكونية. ومن هنا بدات العولمة على مستوى المفاهيم والتطبيقات مرحلتها الجديدة. حيث انها ليست بالظاهرة الجديدة ، بل هي ظاهرة لها اصول تاريخية في العلاقات الدولية فهي ليست وليدة التغيّر في النظام العالمي بل ان هذا التغيّر هو الذي امدها بالحياة لتصبح ظاهرة عالمية .

وكانت الجغرافية والجغرافية السياسية على وجه الخصوص، من بين اكثر العلوم تأثرا وتأثيرا بظاهرة العولمة وما انتجته من محركات جديدة للقوة ومن تأثير في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدول.

ان ادراك حقائق القوة في اطرها الجديدة التي اوجدتها العولمة ، يعتبر المنطلق المهم الذي تبنى عليه الجغرافية السياسية مفاهيمها الخاصة بقوة الدولة وبسياستها الخارجية ، وكان هذا من ابرز نتائج العولمة وانعكاساتها على الجغرافية السياسية حيث الانتقال من البعد الاقليمي الى البعد العالمي والذي يمثل جوهر الانطلاق نحو السيادة العالمية ، وسيصبح النظام العالمي مرهونا بمدى الفضاءات التي تتيحها الخارطة الجيوبوليتيكية الجديدة ، حيث تكون حدود المصالح بموجب التقسيم العولمي الجديد للحدود على المستوى العالمي، حدوداً لمصالح القوى الاقتصادية الرئيسية بالعالم والتي ستاخذ طابعاً اكثر توتراً وقوة.

Geopolitics and Globalization
(A study in the Dimensions, Relations and Future Prospects)

Assistant Professor Dr. Saad Jasim Mohammed
Al-Ma'moon University College – Baghdad

Geopolitics

Abstract

The major developments in the field of communication and knowledge led to a huge shift in the form of international interactions and dealings, and this caused the connection of the world parts with each other and turns it into a global village. Starting from this point, globalization began at the level of concepts and application in its new

stage, as it is not a new phenomenon, but one with historical origins in the international relations, as it is not the result of a change in the global system, but such a change provided it with life to enable it to become a global phenomenon.

Geography, geopolitics in particular, has been affected by globalization more than other sciences, and they have influenced and globalization and produced new engines of power, have their power to affect the political, economic, social and environmental organization of countries.

Realization the facts of power in its in new frameworks that are created by globalization is the significant premise from which geopolitics adopts its own concepts of country power and its foreign policy. This was one of the prominent results of globalization and its repercussions on geopolitics.

where the transition from the regional dimensions to the global one happens, which represents the essence of the launch towards global sovereignty , and the global system will become contingent on the extent of the spaces provided by the new geopolitical map, where the borders of interests demands anew global division of borders which is dictated at the global level and specifically for the interests of the major economic powers in the world, which will take on a more tense and powerful dimension.

مقدمة

تنطلق اهمية الدراسة من حجم التأثير والتأثر الذي برز في علاقة الجغرافية السياسية بظاهرة العولمة وما انتجته من محركات جديدة لقوة الدولة ومن تأثيرها على المفاهيم الخاصة بحدود الدول وسياداتها وفي تنظيماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ... الخ . ارتبط بتغييرات جيوبوليتكية في الخارطة العالمية للقوة وما نجم عن ذلك من اضعاف للحدود السياسية للدول وافتقادها للكثير مما كان يحسب لصالحها في موازين السيادة والمصالح الخاصة بالدولة .

وتكمن مشكلة البحث في مفهوم العولمة ومدى ماتوضحه من ابعاد في علاقتها بالجغرافية السياسية.

ويمكن ان تصاغ بالسؤال التالي :

ماهي الابعاد التي يمكن ان تؤثر من خلالها العولمة بكل فضاءاتها على المفاهيم الخاصة بالحدود السياسية وبالقوة وممارساتها وحقولها وبالدول ومكانتها في المعترك العالمي طبقا لما تراه الجغرافية السياسية في حدود مفاهيمها ومنطلقاتها .

وتتمحور فرضية البحث حول : ان الجغرافية السياسية بما تملكه من مفاهيم واسس علمية ومنطلقات نظرية وعملية قادرة على مواجهة العولمة ومنطقها وقدراتها في مجال القوة وممارستها مع ما يتطلبه ذلك من

تعديل لعملية الاخراج الجيوبوليتكي في الجوانب الخاصة بالحدود السياسية وسيادات الدول وتوزيع مناطق النفوذ الرئيسية بالعالم .

وقد تضمنت الدراسة ثلاث مباحث :

تناول المبحث الاول استعراض وافٍ لتاريخ العولمة ومفهومها، وعلاقتها بالجغرافية السياسية .

أما المبحث الثاني فقد تمحور حول الابعاد الجغرافية للعولمة والتي تعتبر المنطلق للاحاطة بالمنظور الجغرافي لموضوع العولمة وتداعياتها، وهي : البعد الاقتصادي ، البعد الجيوستراتيجي ، البعد السياسي ، والبعد البيئي . مع التركيز على دور كل من هذه الابعاد فيما يتعلق بالموقف الجغرافي السياسي من ظاهرة العولمة في حقولها المتعددة .

أما المبحث الثالث والاخير فاختص باستعراض مستقبل العولمة من وجهة نظر الجغرافية السياسية .

المبحث الاول

تاريخ العولمة ومفهومها وعلاقتها بالجغرافية السياسية

تمهيد

ادت التطورات الكبرى في مجال الاتصالات والمعلومات ، الى نقلة كبيرة في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية ، وساعد ذلك على ربط العالم وتحويله الى مايعرف بالقرية الكونية [١]، كما اضافت نقله جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الثورة الصناعية.

وقد كان ذلك نتيجة لتزايد حركة وحرية انتقال رأس المال عالمياً مقابل الانخفاض الواضح في اسعار الاتصالات وتكاليف النقل .. كما ارتبطت بالحروب الاوربية وظاهرة الاستعمار [٢] ، كما كان لتوسع التجارة الدولية ، اثرها الكبير على اقتصاديات الدول والتي اضحت اكثر اتصالاً وتقارباً .. وقد انعكس كل ذلك على ذوبان الاختلافات الثقافية والتي اضحت اكثر استجابة مع تزايد انتشار استخدام شبكة الانترنيت وقنوات البث الفضائي وغيرها من وسائل الاتصالات [٣] .

وتعتبر كلمة (العولمة) تعريب لكلمة (Globalization) فمنهم من سماها(الكوكبة)...واخرون اطلقوا عليها التسمية التي عرفت بها بالوقت الحاضر وهي (العولمة) والتي تعتبر التسمية الاكثر انتشارا [٤].

و ليست العولمة ظاهرة جديدة ،كما يراها العديد من الباحثين بل هي ظاهرة لها أصول تاريخية في العلاقات الدولية وبالنتيجة فهي ليست وليدة التغير في النظام العالمي، بل ان هذا التغيير هو الذي امدها بالحياة لتصبح ظاهرة عالمية[٥].

الجذور التاريخية للعولمة

يعزي بعض المهتمين بموضوع العولمة، الى ان الجذور التاريخية للعولمة تعود الى القرن الخامس عشر حيث يؤكدون ان العولمة نشأة مع نشوء الدولة القومية ونشوء الراسمالية[٦]. و يعزيها البعض الاخر الى القرن التاسع عشر و تطورت بشكل واضح من الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية نتيجة التحولات الكبيرة التي حصلت في قطاعات النقل والاتصالات علاوة على ما شاهدته المناطق الاقتصادية الرئيسية بالعالم من استقرار[٧].

وهناك من يعتقد بانها ظاهرة جديدة تاثرت بالتحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي السابق والمجموعة الاشتراكية وبروز نظرية القطب الواحد[٨] حيث ساد ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والذي يعني في ابسط تجلياته الانفراد الامريكي بالهيمنة العالمية والذي ثبت ركائزه الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش ..حيث اضحت المصالح متفاعلة ومتداخلة،وفضاءات الدول عالمية ، ولم تعد الحدود السياسية لها تمتلك من القوة والحماية لفرض السلطة ومنطقها واتجاهاتها وثقافتها[٩] وبهذا فان العولمة جسدت كل مظاهر الرأسمالية العالمية متجسدة في ستة ابعاد منفصلة هي: السياسية ،الثقافية ،التكنولوجيا ،المال ،الامن القومي والبيئي[١٠] .عليه فانها تعتبر شكلا خاصا للراسمالية[١١] وانها كانت السبب في منحها فرص جديدة للحياة[١٢].

مفهوم العولمة

العولمة في اوسع تعريفاتها تعني :عالم واحد متحد سياسياً واقتصادياً وثقافياو اجتماعياً، تحدث فيه تحولات على صعد مختلفة تؤثر في سلوك الانسان وحياته وشخصيته.. واتساقاً مع هذا الترابط والالتحام ، لم تعد قرارات الدولة واجراءاتها السياسية بمعزل عن التأثر في محيطها الاقليمي وربما الدولي، كما لم تعد بعيدة عن المحركات الخارجية[١٣].

وحسب راي الدكتور ورويك موراي، لم يعد المكان المصدر الرئيسي للتنوع كما لم يعد التحديد الجغرافي مهماً، وقد اتجهت الجغرافية حسب رأيه نحو تجنب مفهوم العالمية باعتبارها مرحلة وفضاء خامدا تتجلى فيه الاحداث و بشكل حتمي[١٤].

و عند برهان غليون ،ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل[١٥] (Interdependence).

وهناك من يؤكد ، ان الدولة في ظل العولمة سائرة الى زوال، ينتهي الى تعديل جذري لشروط السيادة، وان سيادة الدولة آخذة بالانحسار[١٦]. كما ان هناك من يربط العولمة بالتغيرات السريعة التي شهدها العالم في مجالات مختلفة كالنقل والاتصالات والسياسة والاقتصاد والثقافة.

ويظهر جلياً ، ان العولمة لم تحسب اي حساب لحدود الدول السياسية ، ولا لسيادتها على مجالها الارضي.. مما يجعلها اكثر عرضة للاختراق في مختلف المجالات التي تتصل بصميم ممارستها للسيطرة

على اوضاعها الداخلية وسيادتها. من جهة اخرى، فمن الصعب وضع تعريف محدد للعولمة ، ذلك لان معظم الباحثين في شأنها ، قدموا تعريفات مختلفة لها انطلاقا من خلفياتهم الفكرية ، كما ان مفهوم العولمة قد ظهر حديثاً للتداول وتحديداً بداية العقد الاخير من القرن العشرين بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق ونمو العلاقات المتبادلة بين الامم في مجالات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وهومايقع ضمن اهتمامات الجغرافية السياسية.

ومهما يكن من امر هذه التعريفات فانها تلتقي عند قواسم مشتركة حيث وفرت العولمة مناخات انسانية لزيادة الديناميكية في انتقال السلع ورؤوس الاموال والاشخاص والمعلومات والارتقاء بتكنولوجيا الانتاج كي تاخذ الابعاد العالمية في مجال التجارة وسواها(١٧).

ان حداثة مفهوم العولمة وكون الدراسات بشأنها ماتزال في مرحلتها البكر، جعلت من الصعب وضع نظرية معرفية متكاملة بصددها، تحدد مفهومها واسسها المعرفية وابعادها السياسية والاجتماعية والثقافية.. لهذا يمكن القول : ان العولمة بابعادها العملية لا تتعدى التوظيف العملي لعمليات التغيير الحاصلة في مجالات مختلفة ابرزها المجال الاقتصادي (من خلال المؤسسات العالمية كمنظمة التجارة الحرة) والمجال العلمي والثقافي والتكنولوجي.

اما عن علاقة العولمة بالغاء الحدود السياسية للدولة القومية في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري ، فهي مجرد كلام عن فضاء عولمي يشمل الكرة الارضية جميعاً وليس تقدير نهائي لتلك العلاقة.. وذلك لان القدرة الاقتصادية هي العامل الاكثر منافسة وتأثير في السياسة الدولية، وان تحليل الصراع الدولي كما تصوره بعض الاقتصاديين في الخمسينيات من القرن الماضي، سيتحول بعد الحرب الباردة من التحليل على اسس جيوبوليتكية الى تحليل جيو- اقتصادي (geo-economic) . وبسبب هذه الحقيقة فان الدول تلجأ الى تعزيز قدراتها الصناعية والتجارية ،لتتحول الى اسلحة اقتصادية (geo-economic weapon) على ان الاهتمام بالجوانب الاقتصادية لايعني اهمال الجانب العسكري والاستراتيجي والجغرافي للتحليلات الجيوبوليتكية التي لا تزال تحدد مسارات السلوك السياسي للدولة، اذ لا يزال المجال الجغرافي والقوة، تشكل الابعاد الحقيقية للجيوبوليتكس المعاصر سواء اكانت هذه الابعاد اقتصادية ،عسكرية، سياسية او حضارية(١٨).

ومن جهة اخرى ، فان العولمة ، اسهمت في اتساع الاختلافات المكانية من حيث الخصائص الاقتصادية والبشرية والسياسية والثقافية لشعوب العالم. ورغم صغر العالم الناجم عن اختصار المسافات (بالعولمة) ، الا ان العولمة وبمختلف مناهجها وتطبيقاتها ،ساهمت في تزايد الفجوة بين دول العالم ، بين دول تقدمت كثيراً في مكانتها الاقتصادية وفي تواصلها مع بقية دول العالم ، واكثرية تراجعت لتصبح اكثر فقراً وعجزاً عن مواكبة التطور في مجالي النقل والاتصالات.

ويكون من الضروري الكشف بان التقدم التكنولوجي والعولمة ساهمتا في احداث تغييرات كبيرة في حياة شعوب العالم من جهة وفي اطار الجغرافية ذاتها وبالتحديد الجغرافية البشرية من جهة اخرى ، وذلك لسرعة انتشار وتداول المؤثرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، الامر الذي افضى الى نتائج ايجابية وسلبية في المحيط الاخلاقي والقيمي والمعرفي لتلك الشعوب والذي كان من النتائج الرئيسية للتضييق الذي حصل في المجال الجغرافي بعالمنا الراهن وبشكل واضح.

ومهما كان من تضييق عالمنا ، الا ان دور الجغرافية يبقى حاضراً، فمهما صغر العالم وتمت عولمته باحكام، فانه سيبقى محافظاً على توزيعاته المكانية ، وان الفهم المنطقي للاجزاء يؤدي الى فهم الكل الذي تسعى العولمة للوصول اليه . ويبقى دور الجغرافية البشرية يتحدد بفهم عناصر القوة وعناصر الضعف في تاثير العولمة على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .. مع ان هذه المجالات تتأثر بعناصر عالمية وعناصر محلية ولا بد من فهم تأثيراتها على الظواهر الجغرافية.. فالركود الاقتصادي مثلاً، تكون اسبابه عالمية و له محركات محلية من خلال الاجراءات التي تتخذها بعض الدول او منظوماتها الاقتصادية لذلك تهتم الجغرافية بمراقبة وتحليل التغيرات على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي .

الجغرافية السياسية والعولمة

لاشك بان الجغرافية والجغرافية السياسية على وجه الخصوص، من بين اكثر العلوم تاثراً وتاثيراً بظاهرة العولمة وما انتجته من محركات جديدة للقوة ، ومن تأثير في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي... الخ للدول[١٩]. مما ادى الى ايجاد تغيّرات جيوبوليتيكية في الخارطة العالمية وبالخصوص بعد الانهيار الدراماتيكي للاتحاد السوفيتي السابق وما اعقبه من انهيارات على مستوى المفاهيم الخاصة بالدولة في مجالها الارضي... و هكذا اصبح ادراك حقائق القوة في اطرها الجديدة، المنطلق المهم الذي تبنى عليه الجغرافية السياسية مفاهيمها الخاصة بقوة الدولة و بسياستها الخارجية ، وكان هذا من ابرزنتائج العولمة وانعكاساتها على الجغرافية السياسية حيث الانتقال من البعد الاقليمي الى البعد العالمي والذي يمثل جوهر الانطلاق نحو السيادة العالمية ، و سيصبح النظام العالمي الجديد مرهوناً بمدى الفضاءات التي تتيحها الخارطة الجيوبوليتيكية العالمية الجديدة[٢٠] حيث تكون حدود المصالح بموجب التقسيم العولمي الجديد للحدود ، على المستوى العالمي ، حدوداً لمصالح القوى الاقتصادية الرئيسية بالعالم (انظر الشكل-١) والتي ستاخذ طابع اكثر توتراً وقوة . وهنا تضيع الحدود السياسية للدول وتفقد الكثير مما كان يحسب لصالحها في موازين السيادة والمصالح الخاصة بالدولة ، حيث وفرت التنظيمات الاقتصادية العالمية في زمن العولمة سبل الاتصال وتبادل المصالح وسواها دون قيود او حواجز.

وهكذا نجد ان الدولة وقوة الدولة قد وجدت متغيرات جديدة لها في زمن العولمة حيث توسعت المفاهيم وضاقت المسافات وفتح المجال للشركات متعددة الجنسيات لمزيد من الانتشار والسيطرة والاحتكار (انظر الشكل ٢) وطبقا لذلك اصبحت الامكانات الاقتصادية للدولة هي الاساس في تقدير قوتها ووزنها السياسي في ظل نظام العولمة .

شكل (١) حدود المصالح للقوى الاقتصادية الرئيسية بالعالم.

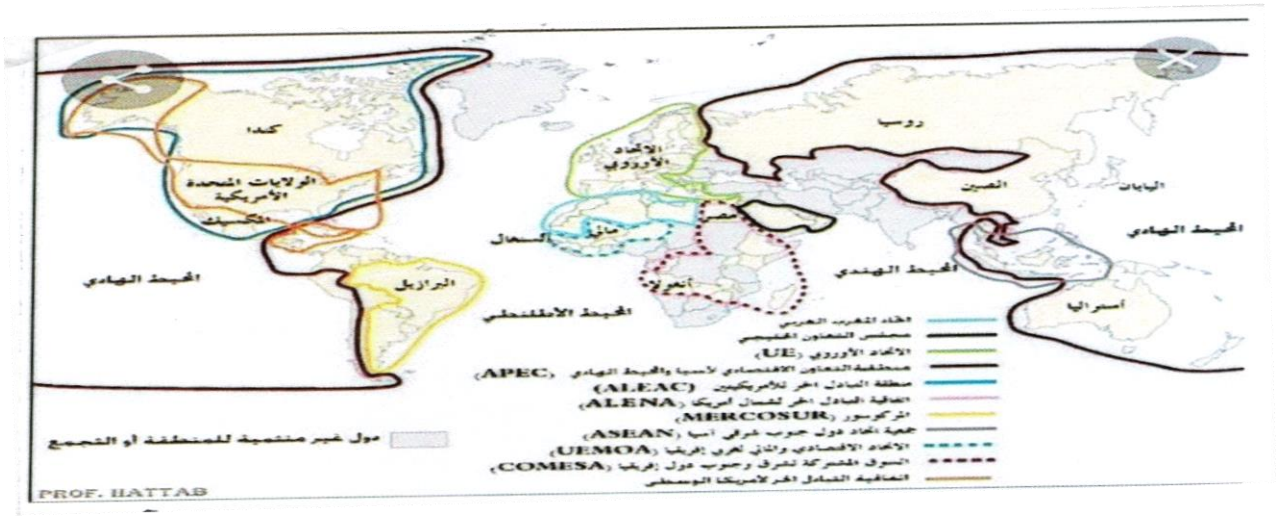

المصدر / Profes-hg.eklablog.net

شكل (٢) الشركات المتعددة الجنسية الكبرى بالعالم.

المصدر / app.emaze.com, algabas.com

المبحث الثاني

الابعاد الجغرافية للعولمة

يعتبر المدخل الاقتصادي من اقوى المداخل للاحاطة بالجوانب المختلفة للابعاد الجغرافية للعولمة.. فالعولمة في مآلها النهائي وغاياتها اقتصادية بامتياز رغم ابعادها الاخرى السياسية و الاجتماعية و الثقافية ... فالعمليات الاقتصادية والتي هي جوهر التطبيقات الاقتصادية للعولمة تجري على الارض ويشكل المكان بابعاده الجغرافية هدفها النهائي .. ومن منطلق هذا الفهم فان الشركات الاجنبية (الممثلة الاقوى لهذا النمط الاقتصادي) ، تتخذ من حدود المصالح كركائز لعملياتها فهي لا تسمح بتجاوزها من قبل المستثمرين الاخرين بنفس الوقت الذي تكون فيه قادرة على تحريك العامل السياسي للعب دور المناور الاقوى في حال عدم التقيد بمراعاة هذه الحدود من جهة اي شركات اخرى .. فمثل هذا الاحتكارات تختفي خلف اسوارها الاقتصادية تحت شعار عالمية الاقتصاد ، ماسكة بالمكان وابعاده الجغرافية حتى لو تطلب ذلك دخول حروب اقتصادية اقليمية او عالمية ، المهم ان تبقى مصالحها وشركاتها في اطار المفاهيم الاقتصادية العالمية الجديدة .

في الوقت الذي تختفي خلف مصالح بلدانها وما تمثله من احتكارات ، وعليه فان اقتسام العالم الى مناطق نفود اقتصادية ، غايتها النهائية المحافظة على مواقعها الجيوستراتيجية و الامساك بها حتى لو تطلب الامر الدخول في حروب محدودة على المستوى الاقليمي .. فالموضوع اساسا يتعلق بالقوة والمنطق الذي تفرض به وبالعمليات الاقتصادية و الاغطية العولمية التي تتستر خلفها. لذلك وجدنا من المناسب ان نقدم للاحاطة بالعولمة الاقتصادية ، مادامت هي في النهاية مداخلنا لفهم حقيقة الابعاد الجغرافية السياسية لها :-

تهدف العولمة الاقتصادية للترابط و التكامل بين الاقتصاديات الوطنية و الاقليمية و المحلية في جميع انحاء العالم تقريباً، من خلال تكثيف حركة السلع و الخدمات والتقنيات ورأس المال عبر الحدود وقد ادت النتائج التي تمخضت عن كل ذلك الى تنظيم المجال الجغرافي العالمي في اطار ثلاث مجالات جغرافية هي: (انظر الشكل ٣)

١ـ المجال الاول : قوى الاقتصاد العالمي / الرئيسية / الدول المحركة .

٢ـ المجال الثاني : قوى اقتصادية مندمجة في العولمة وتنقسم الى:

أـ بلدان مستقلة في نهضتها الاقتصادية.

ب ـ بلدان خاضعة لتاثير القوى الاقتصادية الرئيسية.

٣ـ المجال الثالث : البلدان ذات الاقتصادات المهمشة وتنقسم الى:

أـ بلدان ذات اقتصادات هشة .

ب ـ بلدان تعاني من اضطرابات.

بالاضافة الى ذلك ، فان هذا الشكل من التنظيم للمجال الجغرافي العالمي قد ادى الى تناقض واضح بين دول فائقة النمو ودول ذات اقتصادات هشة واضطرابات ، (انظر الشكل ٤).

وفي الواقع ، لم تستأنف العولمة بشكل كامل حتى سبعينيات القرن الماضي عندما بدأت الحكومات بالتشديد على مزايا التجارة العالمية ، منطلقة بشكل اساس ، من التطورات المتلاحقة على صعيد التكنلوجيا و الاتصالات .. وقد نجم عن ذلك ان حولت الحكومات اقتصادياتها من الاقتصاد المبني على التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق ، حيث دفعت الاصلاحات الداخلية الشركات على التكيف بسرعة اكبر ، و استغلال الفرص التي اوجدتها التطورات التكنولوجية الكبيرة .. واتساقاً مع ذلك فقد اعادت الشركات متعددة الجنسيات العملية الانتاجية لديها من اجل الاستفادة من هذه الفرص ، نجم عن

شكل (٣) المجال الجغرافي العالمي للعولمة

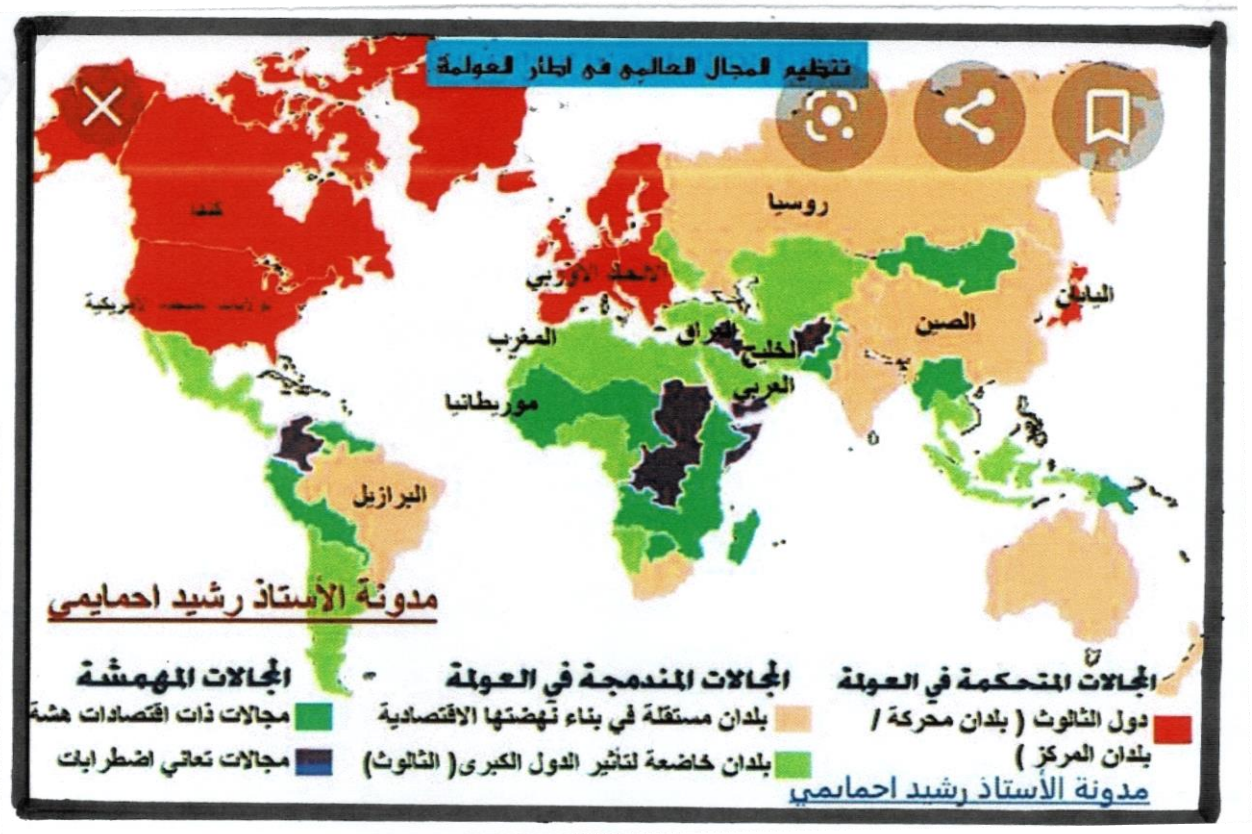

المصدر/ اقتصادية =9 ? google/ search

شكل (٤) تناقض المجال العالمي

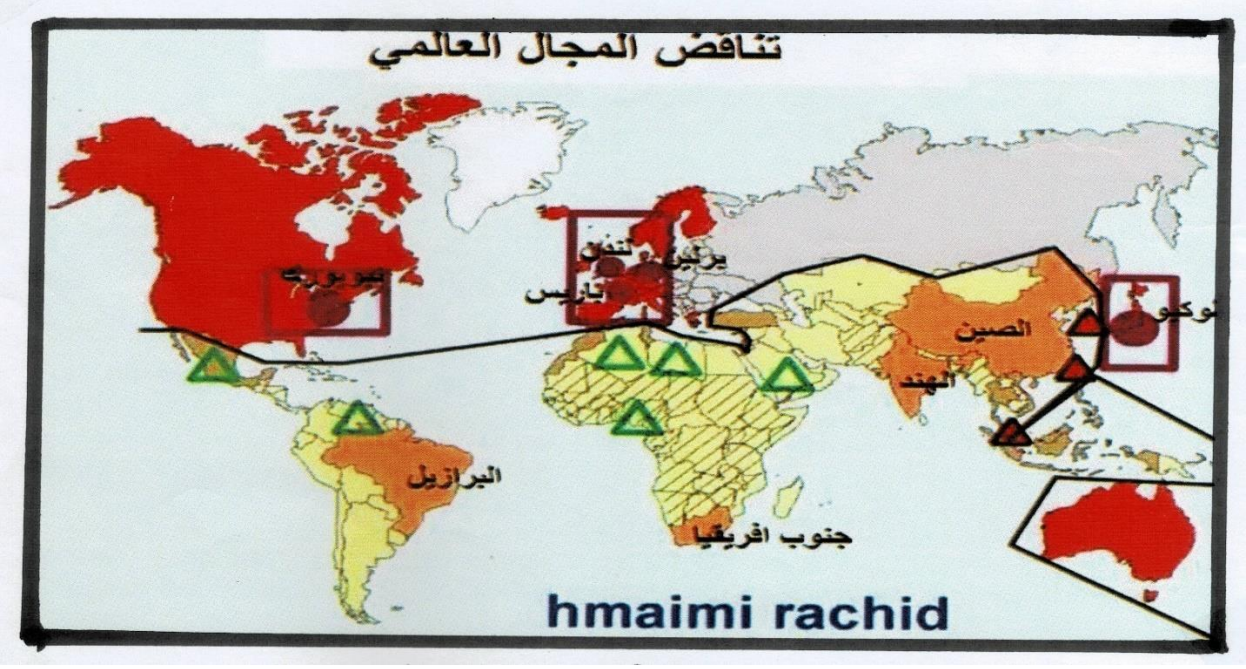

المصدر/ اقتصادية =9 ? google/ search

تزايد هجرات الايدي العاملة و الهجرات عموما (انظر الى الخارطة ١) و رؤوس الاموال الى مناطق تتميز بانخفاض تكاليف العمالة . من جانب اخر ، فالعولمة الاقتصادية نمت بمعدلات مرتفعة في السنوات الثلاثين الماضية نتيجة اندماج الاقتصاديات المتقدمة مع الاقتصاديات الاقل نمواً ، وذلك من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر وخفض الحواجز التجارية ، وقد نمى ذلك من خلال ترتيبات مسبقة كانت تتم بين الدول في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT) التي تشكلت عام ١٩٤٧ وتطورت لتصبح اليوم بما يعرف ب." منظمة التجارة العالمية "(WTO) الامر الذي جعل هذه الدول تخفض الحواجز التجارية بينها ، وتفرض تعريفة جمركية قليلة وتضرب الدعم الحكومي للسلع المصنعة محليا[٢١].

على الجانب الاخر ، فان البعض يرى ، بأن التقدم في تكنلوجيا النقل و الاتصالات ادى الى ارساء ايديولوجيا السوق الحرة ، حيث اعطت حرية غير مسبوقة لانتقال السلع و الخدمات ورأس المال عبر الحدود ... فبلدان الشمال الغنية تريد فتح الاسواق العالمية امام السلع للاستفادة من وفرة اليد العاملة الرخيصة القادمة من الجنوب .. وللوصول الى ذلك تستخدم الدول الغنية المؤسسات المالية الدولية و الاتفاقيات التجارية الاقليمية لارغام الدول الفقيرة على الاندماج بالسوق العالمية من خلال خفضها للرسوم الكمركية وخصخصة الشركات المملوكة للدولة ، وتخفيض المعاير المرتبطة بالبيئة والعمل ، ما ادى الى زيادات كبيرة في ارباحها , على حساب الايدي العاملة التي لم تحصل الا على الجزء اليسير مما كان يجب ان تحصل عليه و قد تسببت في ذلك ، بردود فعل قوية من المجتمعات المدنية[٢٢] .

يتبين مما سبق ، بأن المجال الاقتصادي يعتبر من اهم مجلات العولمة واكثرها وضوحاً وابرزها اثراً وهدفاً[٢٣] وان الغاية من كل ذلك خلق سوق واحد وعالم واحد ، بالمنظور الامريكي بشكل خاص والغربي بشكل عام[٢٤] يكون فيه النهب العام للثروات المحلية للبلدان الاقل نمواً هو الطابع المميز لهذا النوع من الغزو الاقتصادي.

خارطة (١) تيارات الهجرة الرئيسية بالعالم بسبب العولمة.

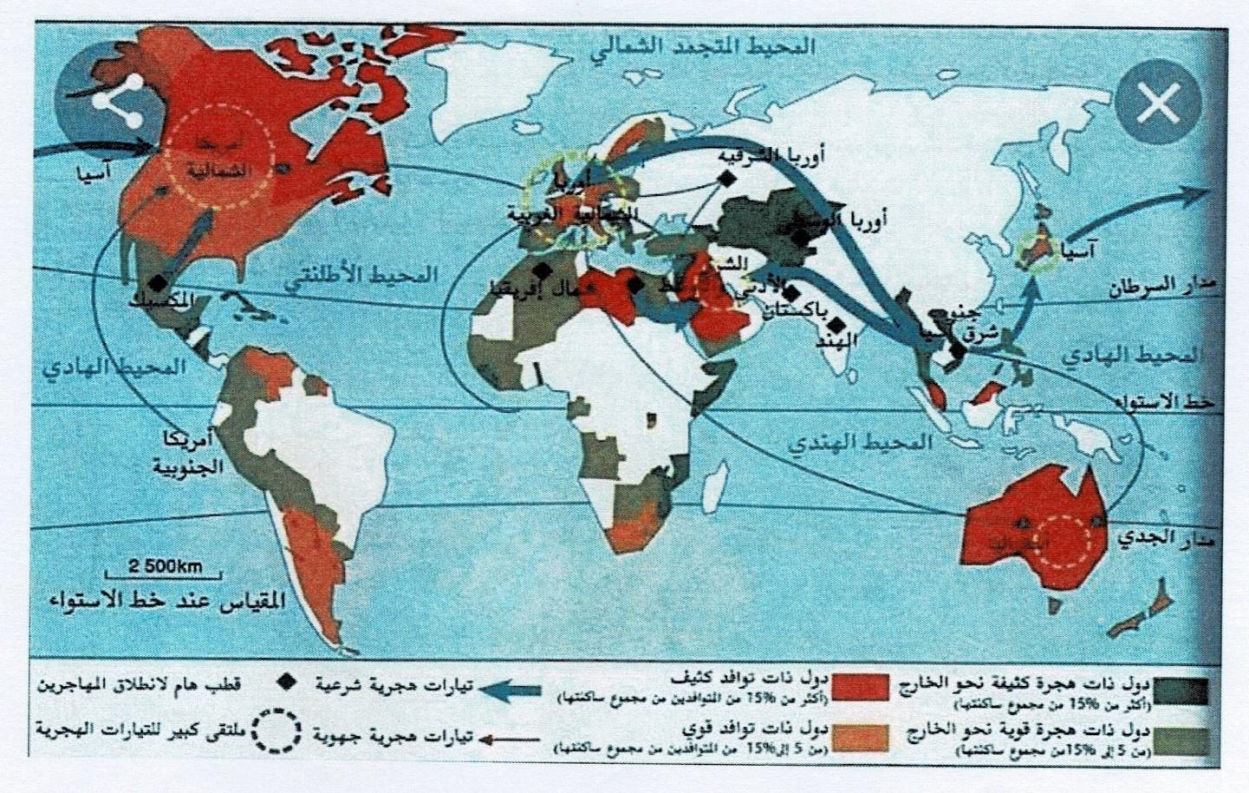

المصدر/ www.google.com

وانطلاقاً من العرض السابق ، نرى بان الابعاد الجغرافية للعولمة تندرج في اطار فهم الابعاد التالية :

١. البعد الاقتصادي
٢. البعد الجيوستراتيجي
٣. البعد السياسي
٤. البعد البيئي

١ـ البعد الاقتصادي :

ساعدت العولمة الاقتصادية ، على تعاظم التطور في قطاع الاتصالات ، واتساع الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) ، وهذا مادعم وجود وسائل حديثة ساهمت في خدمة القطاع الاقتصادي والتدفقات

التجارية بين مناطق العالم المختلفة (انظر الخارطة٢) ، الانتقال السهل للبضائع ورؤوس الاموال ، والخدمات والاعمال عبر الحدود[٢٥] .. الامر الذي ادى الى التحسن النسبي لاقتصاديات الدول (بارتباط اقتصادها المحلي بالاقتصاد العالمي) ، نجم عنه استخداما مبرمجا لمواردها المحلية وزيادة مواردها المالية وبضوء ذلك فقد ادت العولمة الاقتصادية الى انصهار مختلف الاقتصاديات الوطنية والاقليمية فيما اصبح يعرف بالاقتصاد العالمي الموحد[٢٦] بينما انعكس تأثيرها على الاستثمار الواسع على مستوى العالم وعلى التكامل بين الاسواق العالمية .. وهكذا فان العولمة تسعى الى الغاء الحدود السياسية و التأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، كما تسعى الى تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الاموال العالمية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وامكانات التأثير والتأثر المتبادلين و ايجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي يقوم على اساس توزيع العملية الانتاجية وخاصة الصناعية بين اكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات اي منتج في اكثر من مكان.

خارطة (٢) حجم التدفقات التجارية بين مناطق العالم المختلفة (مليار دولار).

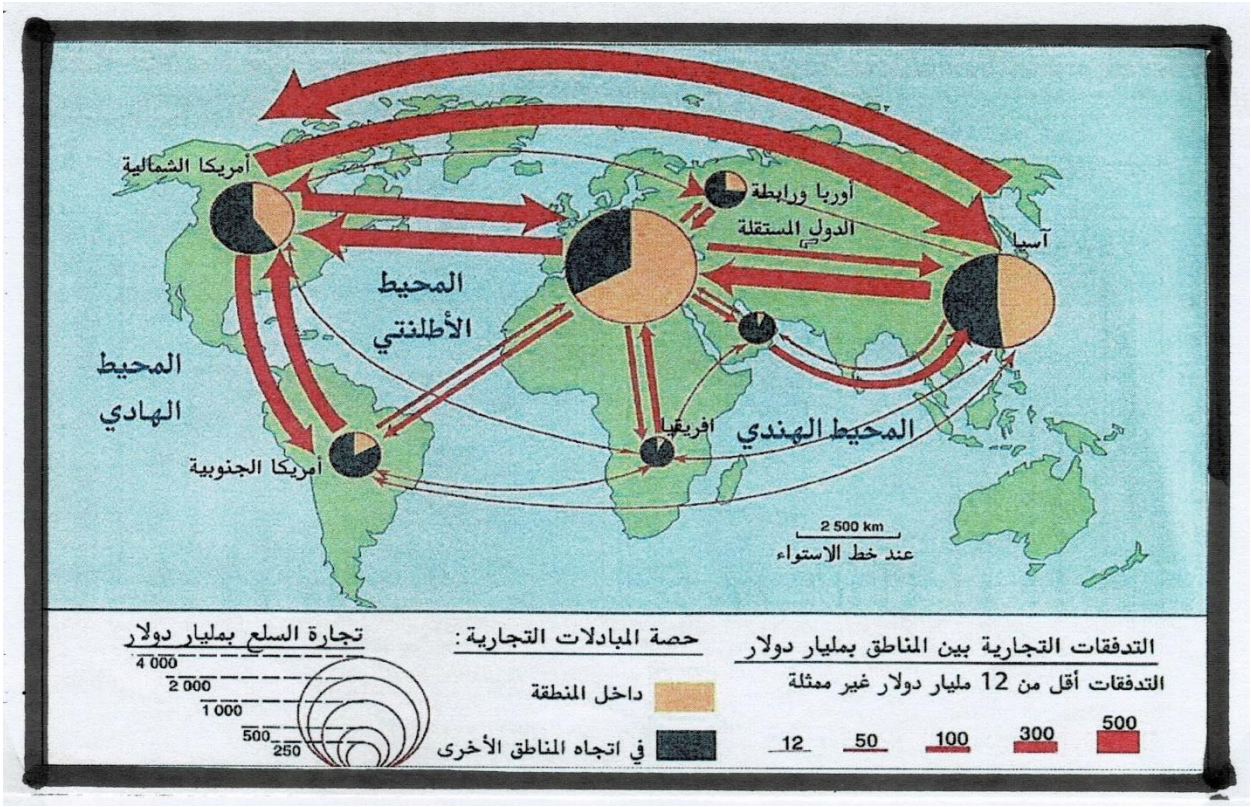

المصدر/ Profes.hg.eklablog.net

وقد ادى كل ذلك الى تراجع المفاهيم الخاصة بالحدود السياسية من خلال انفتاح كل دول العالم على بعضها البعض ، وما يتبع ذلك من انفتاح الاسواق و تحديث وتطوير بنية الانتاج في اقتصاديات الدول المتقدمة ،

مقابل تصدع الانتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها الى اقتصاد السوق .. وقد تزامن ذلك مع حركة اندماج وتكتل اقتصادي لا نظير له وعرض منتجات جديدة واسعة الاستخدام ، واستخدام نظم تسويق فورية مع انتشار التجارة الالكترونية ، مما يعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية [٢٧]. وبموجب المفاهيم الجديدة للعولمة بمضامينها الاقتصادية ، فقد تم تقسيم العالم الى مجالات ومناطق للنفوذ الاقتصادي تشكل الشركات متعددة الجنسية ملمحه الابرز (انظر الشكل ٢) ، وهو ما يهدد بابتلاع اقتصاديات الدول النامية و الاقل نمواً وضياع فرصتها في اي نمو مستقبلي تتيحه لها مصادر قوتها الاقتصادية .. وما يشكله ذلك من خطر على سيادتها (السياسية والاقتصادية) بسبب النفوذ السياسي والاقتصادي لهذه الشركات على الدولة التي تمارس النشاط فيها[٢٨] . ومهما يكن (مما يبدو) من قوة المفاهيم الاقتصادية العولمية ، فاننا واتساقا مع الواقع الاقتصادي العالمي ، نجد انفسنا امام عدد من الاتجاهات الجغرافية الرئيسية في خريطة العالم الاقتصادية وهي عبارة تكتلات اقتصادية رئيسية بالعالم وتشكل الاساس الارضي في مواجهة اخطبوط العولمة الفضائي :-(انظر الخارطة ٣)

١ـ سيطرة الولايات المتحدة باعتبارها الاقتصاد الاكبر في العالم على الرغم من المنافسة الشديدة من قبل اليابان .

٢ ـ ارتقاء اليابان الى ثاني اكبر اقتصاد وثالث اكبر مُصَدْر.

٣ ـ الاداء المتفاوت لاقتصادات اوربا الغربية.

٤ـ ارتقاء الصين اللافت للنظر السُلم الاقتصادي العالمي لتصبح قوة اقتصادية رئيسية.

٥ـ ظهور عدد من البلدان المصنعة حديثاً بشرق آسيا ودخولها القوي في تصدير البضائع.

٦ـ ظهور عدد من الاقتصادات الانتقالية في اوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق .

٧ـ الاداء الضعيف لاغلب البلدان النامية ما عدا استثناءات قليلة مثل تشيلي .

من كل ما تقدم يتضح ان عولمة الاقتصاد مبنية على اقتصاد السوق وعلى الثورة المعلوماتية وعلى دمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الراسمالية العالمية وخضوعها لمفاهيم السوق ولغة المنافسة الاحتكارية وباشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث : صندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي للانشاء والتعمير،والمنظمة العالمية للتجارة[٢٩] .

خارطة (٣) التكتلات الاقتصادية الرئيسية بالعالم .

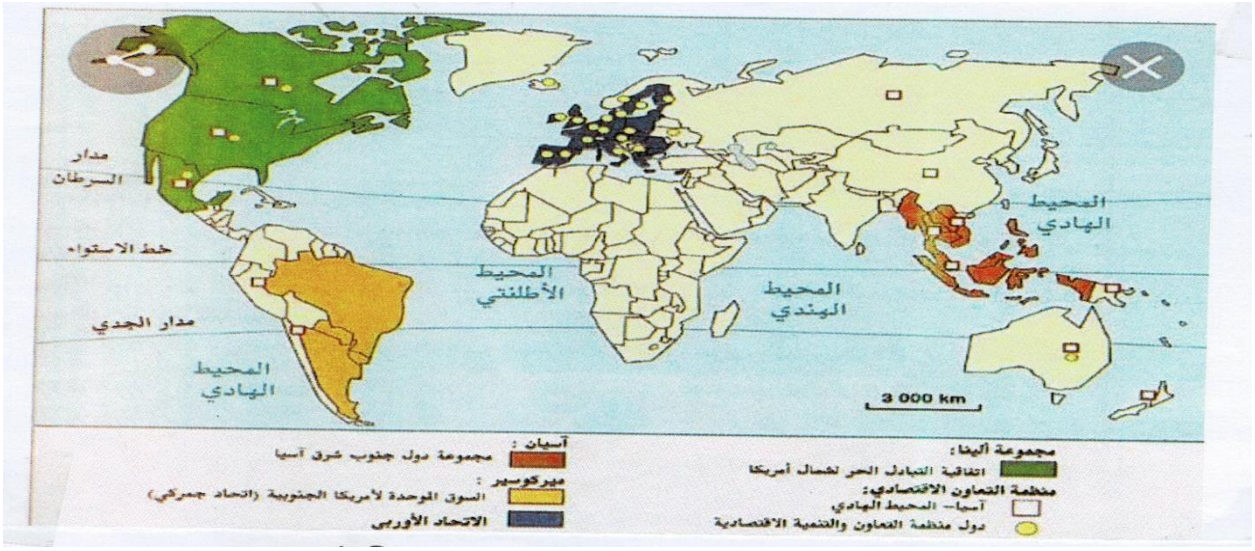

المصدر/ ecomedfot.blogspot.com

الابعاد الجغرافية للسوق العولمي

السوق ليس كما تفهمه العولمة ، عائم في فضاء الاحتكارات العالمية ،و مؤسساتها ، وانما هو بابعاده الجغرافية وبتوزيعاته المكانية وما يتضمنه من اختلافات وتشابهات بلامكانات الاقتصادية ، تنعكس بالنتيجة على مصالحها وترتيباتها الجيوستراتيجية العالمية .. ومن هنا بات للسوق ابعاد جغرافية واضحة، ولا تستطيع العولمة مهما بلغت قوة الداعمين والمروجين لافكارها ، ان تضعف من اهمية الموقع وعلاقتة بقوى السوق الداخلية والخارجية والتي تتطلب فيما تتطلب الاخذ بالتوزيعات الحالية للاسواق وتقسيمها وتصنيفها وتثبت مواقعها وعلاقتها الداخلية والخارجية ودور المواد الاولية والقوى العاملة ونوعية ومخرجات الصناعة في تحديد نطاقاتها الجغرافية الرئيسية والثانوية.

لذلك نجد انفسنا امام خارطة عولمية للاسواق تستند على قاعدة عريضة من مفاهيم الجغرافية السياسية والاقتصادية ، والتي تتصل اساساً بالارض و بالقوة واستخداماتها وامكانات ذلك في ظل التكالب والتنافس الحالي على احتواء مناطق انتاج الثروات الاقتصادية والسعي لايجاد مفاهيم اقتصادية عولمية (للارتقاء بالاقتصاد بعيدا عن حدود الدول والكيانات القومية)، وايهام العالم: بالمخرجات الجديدة لمفاهيم السوق طبقا لما تريده النظريات العولمية الاحتوائية التبريرية .

ان الجغرافية الجديدة لعمليات العولمة الاقتصادية ، وما يتصل بها من مفاهيم السوق العولمية ، تعني الاقاليم الاستراتيجية للعولمة الاقتصادية وما تجسده من تكتلات اقليمية (انظر الخارطة ٤) حيث تنتج من خلال ايجاد انظمة وتشريعات وطنية تواكب هذه الظاهرة ، وتحدث في الاقاليم الخاضعة للدولة القومية ومن ثم لابد ان يكون للدولة دور واضح وفاعل[٣٠] .

خارطة (٤) التكتلات الاقليمية الاستراتيجية للعولمة الاقتصادية .

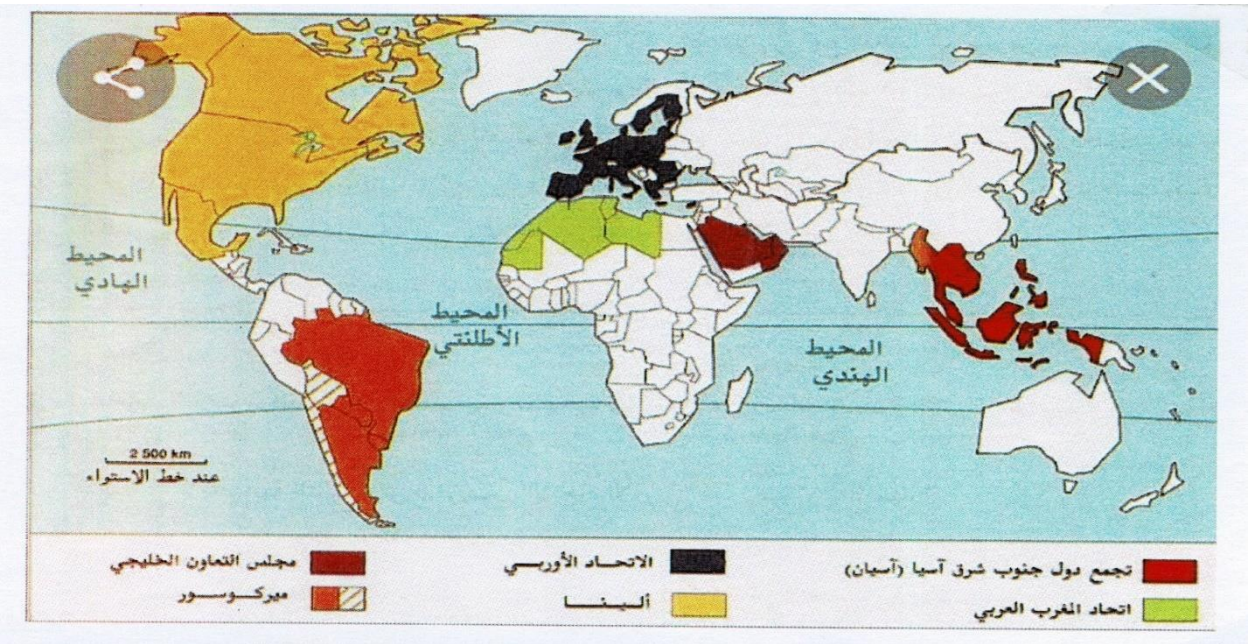

المصدر/ www.politics-dz.com

٢. البعد الجيوستراتيجي :

يتميز مفهوم العولمة الاقتصادية والعولمة عموما ، بشدة المنافسة بين الدول الكبرى ، فهذه الدول يهمها بالنتيجة مصالحها وسعة ما ينفتح امامها من اسواق ومصادر للثروات الطبيعية .. ولذلك فهي تنظر للعالم طبقا للتوزيعات الجغرافية لهذه المحركات .. فالصراع بموجب المنطق الجديدة للعولمة لم يغادر الارض بل ازداد عمقاً وشدة مع اتساع المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية وتدني اهمية الحدود السياسية وما تفرضه من قيود اقتصادية. وقد تعزز هذا النمط الجديد من الصراع الاقتصادي ببناء الترسانات العسكرية وتطوير التكنولوجيات الخاصة بالحروب الاقليمية ، و توجيه ذلك لخدمة الدول الكبرى ومصالحها الجيوستراتيجية والتي ستكون في النتيجة وسائل لتحريك اهداف تتعلق باستراتيجية العولمة .. مما سيفضي الى ان تفرض القوى العظمى سيطرتها على العالم (دول نامية وسائره في طريق النمو بشكل خاص) من خلال تقسيمات جغرافيه لحدود المصالح يكون باعثها ما يشهده العالم من ثورة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات وتحت مبرر ما يسمى بـ" الاستعمار المقبول"[٣١]. وتعتبر شركات متعددة الجنسيات اهم ادوات هذا النوع من الاستعمار حيث ترافق ظهورها مع بدء الاستثمارات الاجنبية في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، مع ازدياد ملحوظ لدور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اطار الترابط في عمليات الهيمنة الاقتصادية من خلال الانتاج الدولي والتجارة والصفقات المالية وغيرها[٣٢].. وقد ادى ذلك الى ظهور فضاء اقتصادي عالمي كبير اوجب استخدام عناصر القوة الاقتصادية لدى الجهات الاقتصادية المهيمنة وبدون قيود قانونية او اعتبارية تخص سيادات الدول ، علاوة على زيادة الاعتماد المتبادل بين

الدول في العمليات الاقتصادية ، كان من ابرز نتائجه ، عدم استقرار اقليمي خاصة عند حدوث تقلبات اقتصادية لهذه الشركات داخل الدول التي تعتمد عليها.. وحيث يتباين التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي لهذه الشركات على مستوى العالم ، طبقا للاهمية الجيوستراتيجية لكل منطقة وما يعكسه ذلك على صعيد الميزات الموقعية لكل منها ، وما يتوفر فيها من اسواق و فرص اقتصادية .. فان ذلك قد مهد ،مع استمرار تعمق المصالح وتقاطعها، الى صراعات محتملة على الصعيدين المحلي والدولي وهو اخطر ماينذر به الاتجاه الحالي لمصالح هذه الشركات في الوقت الحاضر[٣٣] .

٣. البعد السياسي:

ينطلق البعد السياسي للعولمة من تهميش دور الدولة، وهذا يشكل جوهر او اساس البعد السياسي لظاهرة العولمة.. وهو يتفق مع كون العولمة كرديف للأمركة فهي تهدف للسيطرة على العالم وأمركته[٣٤] سواء بالوسائل العسكرية او عن طريق الضغط والابتزاز بطريقة مباشرة او عن طريق مؤسساتها العالمية كمنظمة الامم المتحدة ومجلس الامن ويتمثل ذلك في[٣٥] :

أ. سعي الولايات المتحدة الى توسيع دورها على الصعيد العالمي باتجاه صياغة النظام العالمي الجديد طبقا للمصالح الامريكية.

ب. عقد اتفاقيات دفاع مشترك بين الدول الكبرى لضمان اخضاع الدول الاقل نمواً اليها .

ت. التدخل السياسي والعسكري وعبر مجلس الامن و بصيغ الاحتلال المباشر وغير المباشر.

ث. ايجاد مناطق توتر وعدم استقرار عالمية كما هو قائم في الشرق الاوسط لضمان المصالح الغربية .

القيام بالانقلابات عسكرية وطبقا لمناهجها في السيطرة العالمية. التاثيرعلى الاوضاع الداخلية للدول (خصوصا المضطربة) واجبارها للقيام باصلاحات سياسية تتمشى مع اهدافها و تطلعاتها .

وهكذا فان العولمة تركز على البعد السياسي للمشكلات العالمية ، حيث يتطلب عالم اليوم (من وجهة نظرها) الارتقاء بمستوى الاجراءات الخاصة بالامن والرفاهية الاقتصادية والعدل الاجتماعي وحماية حقوق الانسان ، عن طريق ايجاد مرجعية عالمية لمواجهة قضايا العصر المهمة كلارهاب الدولي ، المجاعة في العالم، تجارة المخدرات ، المشاكل البيئية ، الهجرة واللجوء وغيرها ، كما تتجه بكل ما لديها من قوة وبأساليب جديدة تدعمها الثورتين التقنية والمعلوماتية للسيطرة على ثروات الشعوب ومقدراتها وبوسائل غير عسكرية[٣٦] . الامر الذي يفضي الى حروب وصراعات وتوترات[٣٧] .

لقد اثرت العولمة على الطريقة التي تمارس بها الدولة وظيفتها في الجانب السياسي وبالتالي الزاوية التي تنظر من خلالها الى موضوع الدولة القومية والتي تقضي الى تقليص فاعلية الدولة او الحد من دورها، واعتبار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، شريكاً للدولة في صنع قراراتها السياسية.. من هذا فالعولمة السياسية تعني نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها الى مؤسسات عالمية تحل بالنتيجة مكان الدول وتسيطر عليها[٣٨] . وعند باحثين آخرين تعني :الاتجاه المتواصل نحو تعددية سياسية تلعب بها المنظمات

الدولية دوراً رئيساً لتشكيل بنية عابرة للقوميات وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تراقب عمل الحكومات وتؤثر فيه[٣٩]. عليه فان الجغرافية السياسية ، بحاجة الى التحرك بسرعة لمواكبة هذه التغيرات، ويكون من المستحسن التحول الى جغرافيا جديدة تعالج الظاهرات الارضية بطريقة شاملة.. فالعولمة تعيد انتاج العالم المتفاوت وتحدث فرصاً على حد سواء للجغرافيا ومجالها الارضي .

٤. البعد البيئي :

من بين اهم نتائج تطبيقات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تأثيرها في البيئة ومواردها... ومع تزايد السكان والانفتاح التجاري المتمثل بسهولة وسرعة تبادل السلع والخدمات ،ازداد الاستهلاك وتغير نمطه عند كثير من المجتمعات، وقد تطلب ذلك ازدياد الضغط على الانتاج الصناعي، افضى الى احداث ضغط غير مسبوق على البيئة، وكان من نتيجة ذلك استنزاف مواردها المختلفة كالطاقة والمياه والاخشاب والمعادن والتربة ... الخ وحصيلة ذلك تعاظم المشكلات البيئية العالمية ومن اهمها :

١. تغير مناخ الارض نتيجة لارتفاع حرارتها بسبب زيادة تلوث الهواء من مخلفات الانتاج الصناعي وسواها .

٢. الزيادة الملحوظة في تلوث المياه و استنزافها و تطور الصراع الاقليمي حولها.

٣.استنزاف الاراضي الزراعية والرعوية وتدهور انتاجيتها ، وامتداد النشاطات العمرانية باتجاهها.. وكان ذلك من اهم

مسببات ظاهرة التصحر .

٤. سرعة انتشار الاوبئة والامراض في العالم نتيجة لحرية التجارة وازدهار السياحة العالمية.

وبقدر التخريب الذي كان من نتائج تطبيقات العولمة وتاثيرها في البيئة فقد ساهمت هي وادواتها في تزايد الوعي البيئي عبرشعوب الارض، كما اوضحت الاسباب التي ادت الى تأزم المشكلات البيئية العالمية الى جانب ما عرضته من حلول للوقاية ومعالجة المشكلات البيئية... وقد لعبت منظمات حماية البيئة دورا لا يستهان في ذلك، كما شكلت ضغطا دوليا كان من ثماره اقرار تشريعات محلية و دولية لحماية البيئة.

ومن جانب آخر فقد لعبت الدول الكبرى دوراً مهماً في زيادة معدلات التلوث بالبلدان النامية عن طريق نقل الصناعات والمواد الملوثة الى تلك الدول..مقابل هذا التدهور في الاوضاع البيئية العالمية، تصاعد تيار المطالبة باصلاح البيئة و زيادة الاهتمام البيئي والذي اصبح معولماً بثلاث محاور مرتبطة فيما بينها:-

المحور الاول: تزايد عمل الدول بتنظيم البيئة العالمية و بالتدهور البيئي وباتجاه انضاج قوانين وبروتوكولات واتفاقيات دولية.

المحور الثاني: تصاعد دور المنظمات غير الحكومية والمهتمين بالبيئة ، بالمسائل الخاصة بالتدهور البيئي .

المحور الثالث : تزايد الاهتمام العلمي والاكاديمي بالبيئة وتاثيرات الانسان عليها وعلى جميع مستويات الدراسات الجامعية. وقد امتدت مشاكل البيئة لتصبح عالمية المجال ، وهذا سبب في ظهور اثار جغرافيا متباينة تهدد النظام البيئي للارض بكامله[٤٠] .

المبحث الثالث

مستقبل العولمة من وجهة نظر الجغرافية السياسية

العولمة او تيار العصر ، هي اكثر من ان تؤطر برغبات او اجراءات ،فقد اصبحت عوناً لكل الناس لدخول عالم اليوم والتفاعل معه و الالمام بحاجاته ومشكلاته ،انها ذراع البشرية القوي لتحدي معيقات التقدم والنمو.. و هي اعظم ظواهر العصر انتشاراً وتاثيراً، تتماشى مع رغبات جميع الناس ولا تقف امامها الحدود والحواجز المادية والاعتبارية.. وتطور هذه الظاهره يشير الى دخول عناصر جديدة لادارة اوضاعها على مختلف المستويات.. عولمة تجاوزت حدود الفكر التقليدي لتقترب من حدود المصالح الارضية حيث ما يكون للجغرافيا السياسية دور في تأشير مستقبلها.

وهناك تحديات عالمية واجهت العولمة منها العلاقة بين العولمة والتنمية ، فالعولمة يمكن ان تكون قوةً ايجابية للتنمية، في الوقت الذي قد تكون سببا للتخلف الاقتصادي.. فخطابات العولمة والتنمية معاً تمثلان امتداداً لاستراتيجيات السيطرة الامبريالية بدليل الفجوة العالمية الكبيرة بين الدول في موضوع التنمية، بين دول متخمة قليلة تتربع على راس الهرم الاقتصادي العالمي ودول فقيرة انزلقت الى مربع الحرمان[٤١] .

ومن جهة اخرى ، تبدو العولمة في عمقها جغرافية كونية ، تنعكس عليها صورة الارض وما تتضمنه من تقسيمات اقليمية ، ومن ثروات طبيعية ...وعبر منطق العولمة ،تضيع الحدود وتبرز المصالح كضابط ومؤشر للعالمية الجديدة ..عالمية مصالح القوى الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسية ،و بهذا الشكل تفقد الحدود السياسية اهميتها السيادية والاعتبارية[٤٢]. وتضيع الشعوب في اتون مطحنة العالمية فالهدف دائماً اضعاف قيمة الحدود في نظرها.. ويبقى الانسان العالمي المستلب يجري وراء سراب الرفاهية والمستقبل الواعد.

ان اضعاف القيمة السيادية للحدود السياسية[٤٣] ، وتجاوز مفهوم الدولة وايجاد منطق عابر للقوميات والشعوب ، قد يبدو لاول وهلة ، ثمرة ايجابية من ثمرات العولمة ونتائجها ، في الوقت الذي يسحب بساط الارض من تحتها لتصبح عائمة في عالمية اعدت لان تكون الوعاء الجديد لاستيعابها لا بل ابتلاعها، في الوقت الذي تكون حدود المصالح هي المنطق الجديد لعالمية اقتصادية الرابحون فيها هم من لا يعنيهم مستقبل تلك الشعوب.

فعالم "عولمة المصالح" هو عالم محدود على سعة ما يمتلكه من امكانات ومناطق نفوذ وهيمنة.. كونه يختص بالدرجة الاولى بالترتيبات التي تاخذها الدول الكبرى لادارة مصالحها والمحافظة عليها.. ولغرض الوصول الى هدفها و باقل ما يمكن من الخسائر السياسية والاقتصادية فانها تعمل علي اشاعة فكرة :ان عالم اليوم هو عالم المصالح وتداخل المصالح ، فهو لا يمتلك حدود وان المصالح تتحرك وتتمدد بموجب معادلة المنفعة الاعلى او الاكثر قيمة وجاذبية .

وطبقا لهذا المذهب فان ادوات تحقيقه ، لا ترمي فقط الى تأمين اوضاعها على الارض في ظل الموازنات الحالية ، المحلية والاقليمية والعالمية للقوى المتحكمة بالمصير العالمي، وانما في ظل العديد من المعطيات والتي تتخذ منها كجسر للعبور الى جادة المستقبل...

وهكذا يبدو ان العالم باسره سيواجه مشكلة كبرى تتعلق بمدى قابلية الشعوب في وضع العولمة في الاطار الجغرافي الذي يحافظ على استقلالها و عدم تبعيتها ونهب ثرواتها.. وقد لا يكون ذلك يسيرا على تلك الشعوب سيما و ان منطق العولمة بهذا المستوى قد تجاوز مالديها من امكانيات و ميكانيزم لمواجهة ذلك.. وحينها سيكون بامكان القوى العظمى وادواتها، ان تعيد صياغة الاهداف وترتيب الاسبقيات بمنطق تتقبله تلك الشعوب وربما تعتبر المنقذ لاوضاعها.. وهكذا يبدو العالم قرية صغيرة لمصالح عدد محدود من الدول القوية.

صحيح ان العولمة هي عالمية جديدة تتضائل من خلالها الحدود السياسية وتنفتح شعوب العالم امام تيارات الفكر والثقافة واشكال مختلفة من الطروحات والاخلاقيات السيء منها والمحمود.. و لكن مع ذلك تبقى اداة بيد القوى الاقتصادية العالمية لتحقيق اقصى ما يمكن من الارباح.. وهو الهدف النهائي لمن ركب موجة العولمة لاهداف نفعية ضيقة وليس كما اريد لها في جانبها الانساني والتفاعلي.

وحتى نؤسس لعولمة اقتصادية مستقبلية فان القوى الاقتصادية وما يقف من وراءها من دول كبرى، لابد و ان تتعرف جيدا على مجالات تحركاتها وما قد ستواجهها من احتماليات في مقدمتها: ان حدود مصالح القوة الاقتصادية العالمية قد تتقارب في مواقع عالمية حساسة (مناطق انتاج النفط والغاز مثلا) ما يستدعي للستراتجيات التي تقف ورائها ، ان تغير بعض تكتيكاتها كي تتوائم مع الواقع الجديد ، او ان تتحرك على طول نقاط التماس مستعرضة ما لديها من عناصر قوة وتفوق .. وهي في كل الاحوال لا تدفع بالامور الى مستوى المواجهة الساخنة ، لان في ذلك تدمير لمصالحها حتى وان بدت متفوقة على الطرف المنافس .. وطبقا لهذا الفهم فان الحدود المصالح تتحرك (تتقدم او تنكمش) بموجب تفاهمات عالمية يجري من خلالها تسوية المجالات الارضية بموجب خرائط واقعية تعكس مصالح الدول الكبرى وما تريد ان تصل اليه كاهداف مستقبلية

واذا افترضنا ان مصالح الدول (كرؤية مستقبلية) عند غايات اقتصادية محددة ، فان اي تغير في ميزان المستهدف من تلك الغايات ، سيؤدي بالنتيجة الي ارباك ستراتيجياتها في هذا المجال ، وقد يقود الى

فوضى اقتصادية عالمية وضياع جهودها في الامساك بعجلة الاقتصاد على المستوى العالمي . وهكذا تبدو العولمة في جانبها الاقتصادي الاحتوائي داخلة في الكثير من التوقعات ، يصعب من خلالها تحديد المؤثر والذي سيمتلك امكانية اثارة المشكلات والازمات على المستويين الاقليمي والعالمي ..خصوصا وان النفط سلعة ايلة للنفاذ وان مدى الصراع بشانه قد لايستمر لعقود طويلة قادمة.

واذا كان من الصعب للستراتيجيات العالمية ومريديها ، ان تبقى على نفس الايقاع الحالي لمصالح الدول العظمى ، فمن يضمن ماذا ستكون صورة تلك المصالح وحدودها في المستقبل .. مع ان المؤشرات الحالية للمصالح وحدودها على المستوى العالمي ، لاتشير الى تغيرات جوهرية في اسسها ومنطلقاتها.. ومع افتراض ان جوهر تلك المصالح باق على عناصر اقتصادية معينة فاين يكمن اذن الخطر المستقبلي الذي يهددها .. فهل يكمن فيها وفي ما ترمي الية من غايات ، ام في التحول في الاهمية النسبية لتلك العناصر ، ام في الارض وحدود المصالح بموجب تلك المتغيرات .. مع ان هذه النهايات تعقد مشهد الرؤى المستقبلية وتجعل رصد مستقبل العولمة من الوجهة الجغرافية السياسية اكثر تعقيدا .. فالكل يبحث عن مجالات اقتصادية وهي مجلات ارضية كونها تعين حدود مصالح الدول المسيطرة على الاوضاع الاقتصادية العالمية .. وهو اكثر العوامل التي تستدعي التنافس وربما الحروب.

ومن جهة اخرى ، فكون العالم قرية صغيرة للمصالح ، بموجب منطق العولمة ، فلم تعد الاسباب الموجبة للصراع بالمفاهيم التقليدية مبررا لتحريك الجيوش والاساطيل والتهديد بالحروب ، بل يصبح التفاهم المبني على قاعدة حدود المصالح ، قوة الجذب الحقيقية لجميع الاستراتيجيات للقوى الكبرى . فلا داعي لحروب لا يامل منها غير الخراب وتدمير مصالح تلك الدول .. فهناك تفاهمات في اطار تجاذب الاستراتيجيات مستندا على امكانية وعوامل القوة والتهديد بها ، والتي نادرا ما يتم تحريكها وتفعيلها ، ولكنها جاهزة لتأمين عنصر الضغط والعودة الى محيط التفاهمات المباشرة وغير مباشرة .

ان الاستقراء المستقبلي للعولمة ، من وجهة نظرالجغرافية السياسية ، ينطلق اذن من فهم طبيعتها وآلياتها وفرضياتها وقوانينها دون التسليم بما تطرحة من قيم او ما يمكن ان تقود اليه من عملية انتاج او اعادة انتاج للنظام المرتكز على فكرة الهيمنة(٤٤) وحدود المصالح التي تستند اساسا على اتباع المناهج الخاصة بممارسة القوة او التهديد بها . من كل ما تقدم نستنتج بان مجريات كل ما تم في مباحث الدراسة ويؤكد فرضية البحث وما ذهبت الية من ان : الجغرافية السياسية بما تمتلكة من مفاهيم واسس علمية ومنطلقات نظرية وعملية ، قادرة على مواجهة العولمة ومنطقها وقدراتها في مجال القوة وممارستها وميادينها ، مع ما يتطلبه ذلك من تعديل لعملية الاخراج الجيوبوليتكي في الجوانب الخاصة بالحدود السياسية وسيادات الدول وتوزيع مناطق النفوذ الرئيسية بالعالم.

استنتاجات وتوصيات الدراسة

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات نعرضها بالشكل التالي :

اولا : الاستنتاجات

١ـ على الرغم من الشكل الظاهري لتداخل المصالح في اطار فضاء العولمة فانها غير قادرة على انتزاع خصائص المكان ، كونه الاطار الذي يتحقق فيه هذا التداخل .. فحدود المصالح حدود ارضية ، وهي ذات الحدود التي تؤشر نفوذ القوى المعنية بممارسة القوة وتجاذباتها .

٢ـ مهما بدا من قوة العولمة ومن تحدياتها للمفاهيم المكانية ونظامها العالمي الجديد ، فانها ستبقى مرهونة بمدى الفضاءات التي تتيحها الخارطة الجيوبوليتكية العالمية الجديدة.

٣ـ لا شك بان العولمة قد أثرت على المفاهيم الخاصة بالحدود السياسية ، حيث تكون حدود المصالح بموجب التقسيم العولمي الجديد للحدود على المستوى العالمي ، حدودا لمصالح القوى الاقتصادية الرئيسية بالعالم والتي ستأخذ طابعا اكثر توترا وقوة.. وهنا تضيع الحدود السياسية للدول وتفقد الكثير مما كان يحسب لصالحها في موازين السيادة والمصالح الخاصة بالدول .. حيث وفرت التنظيمات الاقتصادية العالمية في زمن العولمة سبل الاتصال وتبادل المصالح وسواها دون قيود او حواجز.

٤ـ تعتبر سيادات الدول المتضرر الاول من كل ما جرى من تحولات في زمن العولمة خصوصا في موضوع القوة وتطبيقاتها، حيث وفرت التنظيمات الاقتصادية العالمية في زمن العولمة سبل الاتصال وتبادل المصالح وسواها دون قيود او حواجز.

٥ـ سيواجه العالم باسرة مشكلة كبرى تتعلق بمدى قابلية الشعوب في وضع العولمة في الاطار الجغرافي الذي يحافظ على استقلالها وعدم تبعيتها ونهب ثرواتها .. مع ان ذلك ليس يسيرا عليها سيما وان منطق العولمة بهذا المستوى قد تجاوز ما لديها من امكانيات وميكانزم لمواجهة ذلك .

٦ـ ان حدود مصالح القوى ذات القدرات التاثيرية في توجيه مسار الصراع بالعالم ، تتحرك وتنكمش ، بموجب تفاهمات عالمية يجري من خلالها تسوية المجالات الارضية بموجب خرائط واقعية تعكس مصالح الدول الكبرى وما تريد ان تصل اليه كأهداف مستقبلية.

ثانيا : التوصيات :

١ـ في مواجهة التطور التكنلوجي العالمي والتطور في مجال النقل والاتصالات وتضيق المجال الجغرافي ، فان على الجغرافية السياسية ، ان تجدد ثوبها وان تحدد المنطلقات الجديدة لمفاهيمها ومناهجها ، والانتقال من البعد الاقليمي الى البعد العالمي ، والذي يمثل في ظروف العولمة ومفاهيمها ، جوهر الانطلاق نحو السيادة العالمية.

٢ـ ان الجغرافية الجديدة لعمليات العولمة الاقتصادية وما يتصل بها من مفاهيم السوق العولمية ، تعني الاقاليم الاستراتيجية

للعولمة الاقتصادية وما تجسدة من تكتلات اقليمية ، حيث تنتج من خلال ايجاد انظمة وتشريعات وطنية تواكب هذه الظاهرة ، وتحدث في الاقاليم الخاضعة للدولة القومية ، ومن ثم لابد ان يكون للدولة دور واضح وفاعل. ٣-

ازاء العولمة وتيارها القوي وضغط العصر و التحول في الكثير من المفاهيم ، فان على الجغرافية السياسية التحرك بسرعة

لمواكبة هذه التحولات ، ويكون من المستحسن التحول الى جغرافية جديدة تعالج الظاهرات الارضية بطريقة شاملة ..

فالعولمة تعيد انتاج العالم المتفاوت وتحدث فرصاً على حد سواء ، للجغرافية ومجالها الارضي .

٤- لم تعد الاسباب الموجبة للصراع ، بالمفاهيم التقليدية ، مبرراً لتحريك الجيوش والاساطيل والتهديد بالحرب ، بل اصبح التفاهم المبني على قاعدة حدود المصالح ، قوة الجذب الحقيقية لجميع الاستراتيجيات للقوى الكبرى . فلا داع لحروب لا يامل منها غير الخراب وتدمير مصالح تلك الدول .. فهناك تفاهمات في اطار تجاذب الاستراتيجيات مستنداً على امكانية وعوامل القوة والتهديد بها من جهة ، وعلى عنصر الضغط والعودة الى محيط التفاهمات المباشرة والغير مباشرة.

٥- ان اي تغير في ميزان المستهدف من مصالح الدول ، سيؤدي الى ارباك ستراتيجياتها في هذا المجال ، وقد يقود ذلك الى فوضى اقتصادية عالمية وضياع جهودها في الامساك بعجلة الاقتصاد على المستوى العالمي.. وعليها انتخاب الاهداف الاقرب الى المحاور الرئيسية لستراتيجياتها ، والمطلوب ان لا تضيع في دوامة البحث عن اهداف قد يكون للاخرين نصيب كبير فيها.

المصادر والهوامش

١. محمد علم الدين ، ثورة المعلومات ووسائل الاتصالات : التاثيرات السياسية لتكنلوجيا الاتصال : دراسة وصفية ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد (١٢٣) ، يناير ١٩٩٦، ص ١٠٥ .

٢. خالد سعد زغلول ، العولمة و التحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية مجلة الحقوق ، السنة (٢٦) ، العدد (١) ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، ٢٠٠٢ ، ص٢٣.

٣. رسلان خضور و سمير ابراهيم حسين ، مستقبل العولمة ، بحث صادر عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، سلسلة قضايا راهنة العدد ٧، ١٩٩٨.

٤. السيد يسن ، في مفهوم العولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير اسامة الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ٢٩.

٥. شيماء عبد الستار الليلة ، العولمة والمنظمات الدولية المالية ، دار أيلة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص٢٤.

٦. سمير امين ، العولمة والدولة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٢١ ، العدد ٢٢٨ ، بيروت ١٩٩٨ ، ص٢٥.

٧. ذكاء مخلص الخالدي ، العولمة المفاهيم والمتطلبات ، المجلة الاقتصادية السعودية ، السنة ٢، العدد ٣، ١٩٩٩ ، ص ٣٧.

٨ . منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، الاهالي للنشر والطباعة والتوزيع ، سوريا ، ١٩٩٨، ص١٧.

٩. احمد صدقي الدجاني ، مناقشة لبحث السيد يسن حول مفهوم العولمة ، في كتاب العرب و العولمة ، تحرير اسامة الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٦٣.

١٠. J. Cobb, globalization with a human face, The Christion Century, issue: 3/11/1999, p.2

١١. P. Mercure, The languages of globalization, Monthly Review ,issue: July ,2000, p2.

١٢. قحطان سليمان الناصري ولاهاي عبد الحسين الدعمي ، البعد الايديولوجي للعولمة ، المفردات والتحديات ، ملخصات بحوث صادرة عن بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠٢،ص٨١.

١٣ . السيد يسن ، الاصولية في مواجهة الكونية ، مجلة المنتدى ، منتدى الفكر العربي ، العدد ١٠ ، الاردن ، ١٩٩٤ ، ص٢٠.

١٤. محمد سيف الاسلام بوفلاقة ، جغرافية العولمة، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية للدكتور ورويك موراي ، سلسلة عالم المعرفة ، شباط ٢٠١٣ . متاح على الرابط :(https//www.raialyyoum.com)

١٥. صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبوليتكية ، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠، ص ٢٦٨.

١٦. جلال امين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاوروغواي (١٧٩٨- ١٩٩٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص ١٢٢.

١٧. ذكاء مخلص الخالدي ، مصدر سابق ، ص ٣٥.

١٨. فؤاد حمه خور شيد ، الجيوبوليتكس المفهوم والتطبيق ، ط ١، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٣ .

١٩ . توماس ـ ل فريدمان ، السيارة ليكسز وشجرة الزيتون : محاولة لفهم العولمة ، ترجمة ليلى زيدان ، الدار الدولية للنشرو التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٢٧.

٢٠. زيغينو بريجنسكي ، الفوضى ، ترجمة مالك فاضل،الاهلية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، الاردن ١٩٩٨ ، ص ١٧٩-١٨٠.

للمزيد من المعلومات عن العولمة الاقتصادية راجع:

١ what is the meaning of globalization in sociology www.thought co.com ,retrieved 07-10-2019 .Edited.

٢- Globalization : Progress or profiteering, www.invest opedia.com ,retrieved 07-10-2019 .Edited

٣. The Impact of Globalization on economic “growth”. www.the balance.com, retrieved 07-10-2019 .edited .

٤. The Pros and Cons of Globalization for “Developed Countries”, www.the. balance.com , retrieved 07-10-2019 .edited

٥. Arab Integration, www.britannica .com, retrieved 07-10-2019, Edited.

٢١. ما هي العولمة الاقتصادية ؟ العربي الجديد / متاح على الرابط : https//www.alaraby.co.uk.

٢٢. نفس المصدر

٢٣. مبروك الرايس ، انعكاسات العولمة المالية على جهاز المصرفي . متوفر على الرابط :

books:https://books.google.iq

٢٤. محمود حمدي زقزوق ، مشكلات العالم الاسلامي وعلاجها في ظل العولمة متوفر على الرابط :

books (https://books.google.iq

٢٥. Friedman and Rogowski, The impact of the International Economy on National Policies: Analytic Overview.

٢٦. بحث عن العولمة الاقتصادية .. متوفر على الرابط : https//m.facebook.com

٢٧. محمد الاطرش ، العرب و العولمة ما العمل ؟ مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، اذار ١٩٩٨ ، ص١٠١.

٢٨. احمد ابو الوفاء ، الوسيط في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، ط٤ ، القاهرة ، بدون سنة طبع ، ص٥٩٤ .

٢٩ السيد محمد المهدي الحسيني الشيرازي ، فقه العولمة ، مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠٦ .

٣٠. محمد سعد ابو عامود ، النظم السياسية في ظل العولمة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص١٥٩.

٣١. بحث عن العولمة الاقتصادية ، مصدر سابق

٣٢. Economic Globalization, definition(s) of, www.work family.sas.upenn,edu, retrieved 2.8.2018Edited

٣٣. Justin Kuepper (12-7-2018) ,The Impact of Globalization on Economic Growth, www.the balance.com, retrieved 2.8.2018.Edited .

٣٤. نعيمة شومان ، العولمة في النظم التكنلوجية الحديثة والتفتيش عن طريق بديل ، محاضرة القتها في مؤتمر اوتاوا الدولي الذي عقد في تشرين الاول ١٩٩٦ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ١٩٩٨، ص ٢٢ـ ٢٣.

٣٥. عبد الكاظم ماضي الخزاعي ، وجهة نظر في الاقتصاد العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨، ص٦.

٣٦. عبد الحي يحيى زلوم ، نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الاردن ، ١٩٩٩ .

٣٧. Pierre Schori, Greece – Sweden-EU in the Erea of Globalization, Thesis a Journal of Foreign Policy issues, volume 11, Issre, No – 3,1998, p-13.

٣٨. احمد مصطفى عمر، اعلام العولمة وتاثيره في المستهلك ، المستقبل العربي ، السنة (٢٣) ، العدد(٢٥٦) ، حزيران ـ تموز ٢٠٠٠ ، ص ٧٢.

٣٩. Mog Hadam.V.M, globalizing women :transnational feminist :Net work , (Baltimore, MD: the Johas Hopkins University ,2005),p.35 .

٤٠. محمد سيف الاسلام بوفلاقة ، مصدر سابق .

٤١. محمد سيف الاسلام بوفلاقة ، مصدر سابق .

٤٢. احمد ابو الوفاء ، مصدر سابق ، ص ٥٩٤

راجع ايضا : محمد خالد المشياب ، العولمة والثقافة الوطنية ، جامعة مؤته ، مطابع الدستور التجاريه ، الاردن ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

٤٣. نزار ذياب عساف ، التكامل الاقتصادي العربي في ضل العولمة ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة البصرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥٥ .

٤٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التجارة الالكترونية تحدي جديد ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة ١٦، العدد ١٢٦، الكويت ، ١٩٩٨ ، ص٤.